

اتفاقية التجارة الحرة : اسرائيل ولاية امريكية ممتازة .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد ١٣٩، ٥ يناير ١٩٨٧، باريس، ص ص ١٢ - ١٥

الجمعة 26 شباط (فبراير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

«اتفاقية التجارة الحرة»

اسرائيل ولاية اميركية... ممتازة

المعاهدة تكشف الجانب الاقتصادي والابعاد الاقليمية للتعاون الاستراتيجي بين واشنطن وتل ابيب

«اتفاقية التجارة الحرة» بين الولايات المتحدة واسرائيل غير معروفة بالتفصيل وبما فيه الكفاية، مثلها، في ذلك مثل «اتفاق التعاون الاستراتيجي». نصوص الاتفاقية تشير الى ان البلدين يعملان لتحقيق وحدة اقتصادية وهي وحدة تأتي لانقاذ الاقتصاد الإسرائيلي المنهك. هذه قراءة في الاتفاقية - وعرض لبعض بنودها - واستعراض لابعادها الاقليمية والدولية.

في شهر ايار (مايو) ١٩٨٥ اقر اعضاء مجلس النواب الاميركي بالاجماع مشروع انشاء «منطقة التجارة الحرة» بين اسرائيل والولايات المتحدة... ثم اقر المشروع مجلس الشيوخ في الشهر التالي بأغلبية ساحقة... وبدأ تطبيق الاتفاق من مطلع ايلول (سبتمبر) في العام نفسه.

ولعله من المفيد العودة قليلاً الى الماضي القريب لاكتشاف خلفيات هذا التكامل الاميركي الاسرائيلي ومغزاه. وذلك لأن ظهوره كفكرة وتجسده عينياً يعني الكثير ويتجاوز حدود البعد «الاقتصادي» او «التجاري». سواء بالنسبة للكيان الصهيوني أو للشعوب العربية، او لمنطقة الشرق الأوسط ككل.

ونجد بوادر جهود الكيان الصهيوني لانجاز هذا المشروع عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣. اذ بدأت مفاوضات اسرائيل مع مجموعة السوق الأوروبية المشتركة لتوقيع اتفاقية تقضي بتمتع السلع المتبادلة بين الطرفين بتخفيض الرسوم الجمركية... وأبرمت الاتفاقية وتم على اساسها الغاء كافة الرسوم الجمركية على سلع اسرائيل الصناعية عام ١٩٧٧. وفي المقابل تمتعت سلع السوق الأوروبية المصدرة الى اسرائيل بتخفيضات نسبتها ٣٠ في المئة عام ١٩٨١، ثم زادت هذه التخفيضات الى ٥٠ في المئة عام ١٩٨٣.

وكان على الكيان الصهيوني ان يكمل مشروع تكامله التام مع النظام الرأسمالي الدولي. ولما كان ذلك لا يتحقق كلية الا بدمج الاقتصاد الصهيوني في الاقتصاد الاميركي، بدأت المساعي لبلورة المشروع المكمل للمشروع الأوروبي ـ الصهيوني. وذلك لأن التكامل مع طرف واحد خلق نوعاً من الاختلال. فمن ناحية كانت السلع الواردة الى الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة تنافس السلع الاسرائيلية من جهة ثانية كانت تعرض السلع الاميركية لمنافسة كبيرة... وتمثل الحل في ان تتمتع سلع كل الأطراف المندمجة باعفاءات واحدة أو تنفي هذه المنافسة باعتبار ان مصالح الجميع

واحدة ومشتركة.

وكان ان تقدم وزير الصناعة والتجارة الصهيوني السابق، جدعون بات، في عام ١٩٨١، بمبادرة حول مشروع التكامل الاميركي الصهيوني، اثمر عن فتح المفاوضات الرسمية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣ بين اسحق شامير ورونالد ريغان، ثم تتالت المفاوضات في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤... وتم توقيع الاتفاقية من قبل الطرفين في ٢٢ نيسان (ابريل) ١٩٨٥ واصبحت سارية بعد موافقة الكونغرس، ودخلت حيز التنفيذ في ايلول (سبتمبر) من السنة نفسها.

ثمة سؤال يطرح نفسه: ما الذي يدعو الدول الغربية التي تتصارع وتتنافس فيما بينها في حرب اقتصادية لا هوادة فيها، ان تتصالح وتعيش في وئام وانسجام على ارض فلسطين المحتلة؟! سؤال ساذج ام سؤال له دلالة؟... ليس من الضروري الذهاب بعيداً للقول بأن الغرب يريد ان يكفر عن سيئاته التي ارتكبها ابان الحرب العالمية الأخيرة... فالاخلاق وتأنيب الضمير لا يقودان الفعل السياسي. وانما يمكن البحث عن الدلالة في ما يمثله الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة بالنسبة لاستراتجيته العالمية.

وهنا يمكن الكلام على ثلاثة ابعاد استراتيجية على الأقل كل منها يتكامل مع الآخر:

- □ البعد الاسرائيلي ـ الاسرائيلي.
- □ البعد الاسرائيلي ـ الاقليمي.
- □ البعد الاسرائيلي ـ الغربي (الأوروبي ـ الاميركي).

البعد الاسرائيلي ـ الاسرائيلي:

اذا كانت الاتفاقية الاميركية ـ الصهيونية تأتي لتؤكد وحدة

المصالح بين الطرفين، مثلها في ذلك مثل الاتفاقية بين اسرائيل والسوق الأوروبية المشتركة، فان ذلك لا ينفي ان لاسرائيل هدفاً خاصاً بها داخل وحدتها مع الغرب... بل ان تطور تصورها عن الكيان الذي تريد تحقيقه في المنطقة العربية والشرق الأوسط عامل اساسي في الاسراع بمزيد من الاندماج والتكامل مع الدول الاستعمارية...

ولتحقيق هذا البعد الذاتي، مع ضرورة اخذه دائماً من تكامله مع باقي الابعاد، لزم ان تقوم اسرائيل بابعاد المخاطر المباشرة لوجودها بشن حروب ضد القوى الفلسطينية لاضعافها وابعادها عن الصراع الدائم معها ومن ناحية اخرى عقد اتفاقيات تحييد وعزل للقوى العربية، ذات الوزن الهام في المنطقة، عن القوى الجذرية... ومن ناحية ثالثة محاولة الدخول في تحالفات مع قوى عربية اخرى ، وغير عربية ايضاً، لتسهيل تحركها في اطار استراتيجية «حل» للقضية الفلسطينية تضمن القبول بوجودها كأمر واقع وشرعي.

وتأتي الاتفاقية لتلعب الدور «الاقتصادي» الذي يدعم اسرائيل لتسهيل تنفيذ المخطط بأكمله. اذ تنص الاتفاقية على اقامة علاقات خاصة بين الولايات المتحدة واسرائيل وذلك بالغاء الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بينهما. ويشمل هذا الالغاء كل السلع الصناعية والزراعية علاوة على الخدمات. ويتم ذلك على مراحل تخضع كل منها لتقليص معدل الرسوم الجمركية حتى يتم الالغاء التام لكل انواع الرسوم... وطبقاً للبرنامج الذي ينظم هذا الالغاء نجد اربع فئات تخضع كل منها لمعاملة خاصة... اذ ان فئة من السلع يتم الغاء الرسوم عليها فوراً، بينما فئة ثانية تلغي رسومها مع اول كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩، والفئة الثالثة تخضع لإلغاء تدريجي حتى اول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥، والفئة الرابعة من السلع يتم تجميد الغاء رسومها لمدة خمس سنوات بعدها تلغي الرسوم عليها تدريجياً حتى اول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥.

وجدير بالذكر ان اسرائيل كانت تتمتع قبل هذه الاتفاقية بمعاملة خاصة في ما يتعلق بالتبادل التجاري مع الولايات المتحدة وذلك لأنه

كان يطبق على سلعها «نظام الافضليات العام». فقبل اقرار هذه الاتفاقية تمتعت ٥٥ في المئة من سلع اسرائيل المصدرة الى الولايات المتحدة باعفاء تام من الرسوم الجمركية في حين تمتعت ٢٨ في المئة فقط من السلع الاميركية المصدرة الى اسرائيل بمثل هذا الاعفاء... ومع تطبيق المرحلة الأولى شملت الاعفاءات ٩٠ في المئة من الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة..

والذي تقدمه هذه الاتفاقية للاقتصاد الاسرائيلي يتجاوز بكثير فكرة «حرية التبادل التجاري» بين البلدين... أو حتى تطوير العلاقات التجارية... فهي اتفاقية «تحمي الاقتصاد الاسرائيلي» من الأزمة التي يتعرض لها حالياً ومستقبلاً لكي يصبح الاقتصاد الأقوى في المنطقة. فالاتفاقية «تلغي الحواجز الجمركية» من ناحية وهو ما يعني في اللغة الاقتصادية «توحيد السوق»... وهو توحيد حيثما يتم تاريخياً داخل مجتمع ما يقال بأنه شكل قومية أو «وحد السوق القومية» وعندما يتحقق الشيء نفسه بين بلدين فهو يعني اقامة «وحدة اقتصادية» بين البلدين... وان كانت هناك استثناءات في الاتفاقية فهي استثناءات يتم التخلص منها تدريجياً حتى يتم التوحيد الكامل طوال عقد من الزمان. (انظر مواد الاتفاقية كادر ٢).

ومن ناحية اخرى فالاتفاقية يتم فيها ضمان حماية الطرف الاضعف اقتصادياً خاصة في ما يتعلق بصناعاته الوليدة التي يجب ان تنعم بمعاملة خاصة وحماية حتى امام منافسة الطرف الآخر الشريك في الاتفاقية (مادة ٥) و(مادة ١٠).

بل ان المغزى الحقيقي لهذه الحماية يذهب ابعد من ذلك. اذ يشكل تشجيعاً للاستثمارات الجديدة المحلية والأجنبية في فروع من الصناعات «لم تكن موجودة وقت عقد الاتفاقية» وهي عبارة هلامية مطاطة.. ولكن اهميتها تتجسد في تشجيع الصناعات الجديدة، خاصة في ظل الأزمة الدولية، ويحث رأس المال الدولي عن اماكن تتوفر فيها شروط انتاج افضل وتقل فيها تكلفة الانتاج.. فما بالك بأن تتمتع صادرات هذه الصناعات بفرض رسوم جمركية بنسبة ٢٠ في المئة من توجهها لأسواق الولايات المتحدة، وان تظل تنعم بحماية لمدة خمس سنوات.

ويضاف لذلك ايضاً حماية الاقتصاد الاسرائيلي من المشاكل «الخطيرة» التي قد يتعرض لها والتي ادت الى تنازل الادارة الاميركية عن شعار عزيز عليها وهو «شراء ما هو وطني»... اذ كان من المحرم على القطاع الحكومي شراء سلع غير اميركية.. ولكن طبقاً لهذه الاتفاقية الغت الولايات المتحدة العمل بهذا الشعار حيال اسرائيل فقط... وهو ما يفتح الطريق واسعاً امام الصناعات الاسرائيلية خاصة تلك التي لها طابع عسكري... اذ يتمتع التبادل بين وزارتي الدفاع الاسرائيلية والاميركية باستثناءات تامة في ما يسمى بالشراء والشراء المتبادل بين البلدين.

ويأتي تطبيق مشروع التكامل الاقتصادي الاميركي ـ الاسرائيلي ليواجه اذن المشاكل المزمنة لهيكل اقتصاد اسرائيل الذي يعيش على

العون الخارجي. فالميزان التجاري لاسرائيل لا يسجل الا العجز الدائم... ففي ١٩٧٩ كان هذا العجز ٣ مليار دولار و٢٫٦ مليار

دولار، و٢,٥ مليار دولار و٣,٤ مليار دولار لسنوات ٨٠ و٨١ و١٩٨٥ على التوالي... ولو ذهبنا الى ١٩٧٥ نجد هذا العجز ٢,٨ مليار دولار وعام ١٩٦٥ نحو نصف مليار دولار.

يضاف لذلك ارتفاع ديون اسرائيل الخارجية بين ١٩٧٥ و١٩٨٥ من ٦ مليارات دولار الى ٢٤ مليار دولار... اي بزيادة اربعة اضعاف خلال عشر سنوات فقط. وأدى ذلك الى اختلال هائل في ميزان المدفوعات الاسرائيلي يصل في المتوسط الى حوالي ٢ مليار دولار في سنتي ٨٢ و٨٣ وبعد ان كان نحو ٩٥٨ مليون دولار في عام ١٩٨٠، اصبح الآن اكثر من ٥ مليارات دولار.

والذي نلمسه هنا ان الاقتصاد الاسرائيلي يمر بأزمته الدائمة برغم ان الاعفاءات الاميركية على وارداتها من السلع الاسرائيلية تعني تلقي اسرائيل مساعدة اضافية سنوية تقدر بنحو ٧٠٠ مليون دولار... وذلك علاوة على المساعدات الاميركية الاقتصادية والعسكرية التي تمنح سنوياً لاسرائيل والتي بلغت منذ انشاء اسرائيل حتى ١٩٨٧ نحو ٣٨ مليار و٦٣٤ مليون دولار!!

ولقد ادى هذا العون الهائل الى تعليق ريتشارد كورتيس مدير تحرير التقرير الاميركي الصادر في واشنطن عن شؤون الشرق الأوسط: «ان اكثر من ثلث المساعدات الاميركية الخارجية ذهبت لبلد سكانه ٤ مليون نسمة (اسرائيل). فهل من الاخلاق ان تتم موافقة الكونغرس على منح ٣٧ في المئة من المساعدات الاميركية لبلد يشكل سكانه ٠,١ في المئة من سكان العالم في الوقت الذي يموت في ارجاء العالم شعوب من تأثير الكوارث الطبيعية والأوبئة والمجاعة».

في مواجهة هذا الوضع تسرع الولايات المتحدة لانقاذ اسرائيل بالاتفاقية «الجديدة». اذ ان الصعوبات التي يواجهها ميزان المدفوعات الاسرائيلي سوف تتم مواجهتها ... فالمادة (١١) من الاتفاقية تسمح باجراءات تجارية «مؤقتة» لتعديل ميزان مدفوعات «الطرف» الذي يعاني من مشاكل خطيرة. اما بزيادة الرسوم على

الواردات !!! او بسحب جزء من الودائع او بتخفيض كمي للواردات... والبحث عن سبل اخرى ان لم تجد هذه الوسائل للتغلب على مشاكل ميزان المدفوعات!

بل يتجاوز الأمر ذلك ايضاً... ففي الوقت الذي يمر اقتصاد الكيان الصهيوني بمشكلة تضخمية هائلة تأتي الاتفاقية لتخفف من عبء هذا التضخم... واذا قارنا اسعار المستهلك بين ١٩٨٠ و١٩٨٤ يبدو هذا البون الشاسع بين ١٠٠ للسنة الأولى ونحو ٤٠٠٠ للسنة الثانية ففي هذه السنة الأخيرة كان ارتفاع الأسعار بمعدل ٤٠٠ في المئة... وبرغم ان السلطات الصهيونية استبدلت العملة القديمة «الشاقل» «بشاقل جديد» الا ان ذلك لم يغير من الأمر شيئاً فهذه العملة الجديدة فقدت قيمتها في الخمس سنوات الأخيرة بنسبة ٢٥ الف في المئة (٢٥٠٠٠ في المئة)!!

وحتى شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٥ كانت الأسعار تسجل ارتفاعاً شهرياً بمعدل ١٥,٥ في المئة اي بمعدل سنوي قدره ٤٤٦ في المئة... أدت هذه الأوضاع الى اطلاق مزحة حول «الشاقل». وهي «ما الفرق بين الدولار والشاقل»... ويأتي الجواب: ٣ اصفار..

لذلك فان اتفاقية «التكامل الصهيوني الاميركي» جاءت لتحمي الشاقل الصهيوني من الدولار الاميركي في المادة (٢٠)... اذ في حالة تدهور الشاقل امام الدولار يحق لاسرائيل زيادة قيمة الرسوم الجمركية لتقيم التوازن في «شروط التبادل»...

واتبعت الادارة الصهيونية سياسة اقتصادية شديدة التقشف لتقلص من التضخم وتصل به الى معدل سنوي مقداره ٢٢ في المئة

المساعدات الرسمية الاميركية لاسرائيل
(١٩٥١ ـ ١٩٨٣)
(بالمليون دولار بالأسعار الجارية)

الفترة	اجمالي المساعدات الاميركية	منها الاجمالي لاسرائيل	اقتصادية		عسكرية		اموال لتوطين اليهود السوفيات	نسبة اسرائيل الى الاجمالي(٪)
			قروض	منح	قروض	منح		
١٩٥١ـ٥٩	٤٥٥٣٦	٤٩٠,٧	١٧٦,٧	٣١٢,٩	٠,٤	-	-	١,٠
١٩٦٠ ـ ٦٩	٦١٥٢٨	٧٠١,٥	٣٩٧,٤	٥٧,٢	٢٤٦,٩	-	-	١,١
١٩٧٠ ـ ٧٩	٨٩٨٥٩	١٥٦٩٩,١	١٢٦٩,٩	٢٥٦٢,٥	٦٩١٥,٢	٤٧٥٠,٠	٢٠١,٥	١٦,٢
١٩٨٠ ـ ٨٣	٣٨٢٢٩	٨٤١٧,٠	٢٦١,٠	٢٨٨٠,٠	٣١٠٠,٠	٢١٠٠,٠	٧٦,٠	٢٢,٢
المجموع	٢٣٥١٥٢	٢٥٣٠٨,٣	٢١٠٥,٠	٥٨١٢,٦	١٠٢٦٢,٥	٦٨٥٠,٠	٢٧٧,٥	١٠,١

المصدر: د. جودة عبد الخالق، من يساعد اسرائيل، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص٣٨

فقط حتى تموز (يوليو) ١٩٨٦... وتمثلت هذه السياسة في تخفيض العملة الصهيونية بنحو الخمس (٢٠ في المئة)، والسماح برفع الأسعار بين ٢٠ في المئة و٣٠ في المئة... وتخفيض الدعم على سلع الاستهلاك الضرورية (الخبز واللبن واللحوم... الخ) وتخفيض الدعم على الصادرات. وزيادة الضرائب على الدخول، وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقية بنحو الربع وتقليص مصاريف الحكومة... وتدخل البنك المركزي... الخ.

فانخفض التضخم وارتفع معدل البطالة من ٥ في المئة الى ١٠ في المئة.. وكان تقرير رسمي «لمعهد التأمينات الوطنية» قد اعلن انه من

١٩٨٤ زاد عدد الفقراء بنسبة ٢٤ في المئة، وان ٢١٠ الف شخص يعيشون تحت حد الفقر اي ان دخلهم اقل بنسبة ٤٠ في المئة من الدخل المتوسط...»... وليس هذا الا مؤشراً ... اذ ان مؤشراً آخر له أهمية اكبر وهو ان الذين خرجوا من اسرائيل (الهجرة المضادة) بلغوا لعام ١٩٨٤ نحو ١٧ الف شخص... وفي استفتاء تم اجراؤه في آب (اغسطس) ١٩٨٥ صرح ٧,٧ من سكان الكيان الصهيوني انهم تقدموا بطلب للخروج من اسرائيل...

هناك ضرورة ملحة لايقاف هـذا الوضـع المتدهـور للكيان الصهيوني... وعلى الغرب ان يقوم بدور المنقذ مثلما لعب دور الخالق لهذا الكيان في فلسطين... وقدمت المجموعة الأوروبية اسهامها بالتسهيلات التي منحتها له... وكان على الأب الأكبر، الولايات المتحدة ان يقوم بدور... فقامت به على النحو الذي يكشف حقيقة ما يمثله الكيان الصهيوني لها... فهو «واحد من ولاياتها» كما كان يقول مدرس التربية القومية في المدارس الابتدائية بمصر... فالمعاملة الندية التي يقرها الاتفاق المشترك برهان على ذلك، بل انها ولاية ذات افضلية بكل المعايير، وعليها ان تحافظ على عدم تعرض السلع الاميركية للمنافسة في سوقها امام السلع الواردة من جهات اخرى.

وتقوم الولايات المتحدة بالحفاظ على عدم تعريض سلعها الواردة اليها بالمنافسة (مادة ١٨) وعلاوة على ذلك فان المادة (١٤) من الاتفاقية تفتح الباب على مصراعيه امام اسرائيل والولايات المتحدة... فكل منهما يعامل الآخر على انه «الأمة الأكثر تفضيلاً» في ما يتعلق بنقل براءات الاختراعات والابتكارات العلمية والصناعية وانتاجها لديه...

ويتوقع جدعون بات، الوزير السابق للصناعة والتجارة الاسرائيلي «ان تبلغ الصادرات الاسرائيلية ١٢ مليار دولار عام ١٩٩٠» وذلك بفضل هذا الانفتاح على السوقين الأوروبية والاميركية... وجدير بالذكر ان هذه الصادرات بلغت نحو ٥ مليارات دولار عام ١٩٨٥...

ويقول رئيس اتحاد الصناعيين الاسرائيلي، ايلي هوروفيتس، بأن الاتفاق الاميركي - الاسرائيلي يفتح امكانيات غير محدودة للصناعات الاسرائيلية، ويمكن اسرائيل من حل بعض المشكلات المستعصية... بينما يقول مدير اتحاد الصناعيين، ارنون تيبرغ ان الاتفاق «نقطة تحول في تطور الاقتصاد الاسرائيلي»...

ولقد شهدت الصادرات الاسرائيلية بالفعل قفزات كبيرة في اتجاهها الى السوق الاميركية وذلك على سبيل المثال في ما يتعلق بصناعات المطاط والبلاستيك والمنتجات الكيماوية والصناعات الخفيفة وخصوصاً الحلي الذهبية... وكانت نسبة الصادرات الصناعية الاسرائيلية للولايات المتحدة عام ١٩٨٤ نحو ٦٨ في المئة من اجمالي صادراتها اليها وذلك مقابل ٥٥ في المئة قبل خمس

سنوات. وتشير التقديرات التي توردها يولا البطل في دراستها عن «ابعاد منطقة التجارة الحرة بين اسرائيل والولايات المتحدة» المنشورة في «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية» (كانون الثاني/يناير ٨٦) الى ان هناك نحو الفي مصدر اسرائيلي يسعون لتوسيع نطاق اعمالهم في الولايات المتحدة والى ان نحو ٢٠٠ من كبار المصدرين الاسرائيليين اسسوا شركات فرعية أو مكاتب تجارية لتسهيل اعمالهم»... وهذا يتم تفهمه اذ ان الاتفاقية الاسرائيلية - الاميركية تنص في المادة (١٢) على ان اياً من البلدين لن يقوم باشتراط الحصول على موافقة للسماح بتصدير سلعة ما الى البلد الآخر الا اذا كان ذلك يتم بشكل «اتوماتيكي»... والاستثناءات لا بد ان يكون لها ما يبررها بالفعل... فالهدف هو تحرير التجارة بالكامل بين البلدين...

ونظرة على التبادل التجاري بين اسرائيل والولايات المتحدة تبين بجلاء الفائدة الكبيرة التي تحققت لصالح التجارة الصهيونية...

[illegible] التي [illegible] التجارة الصهيونية...
فبين ١٩٨٥ و١٩٨٦ ارتفعت واردات الولايات المتحدة من اسرائيل من ١٠٦٦ مليون دولار الى ١٢٢٦ مليون دولار اي بزيادة قدرها ١٥ في المئة خلال سنة واحدة... وفي المقابل فان الصادرات الاميركية المتجهة الى اسرائيل انخفضت خلال السنة نفسها بنسبة ٢٤ في المئة اي من ١٤٧٩ مليون دولار في السنة الأولى الى ١١٢٢ مليون دولار للسنة الثانية...

والواقع ان مساندة الاقتصاد الاميركي للاقتصاد الاسرائيلي لا يمكن ان تخطئها العين. فطوال ربع القرن الماضي تتأكد هذه الحقيقة. فالسوق الاميركية يستوعب في كل فترة من تطور العلاقات بينهما كمية متزايدة من المنتجات الصهيونية. ففي سنوات ١٩٦٥ و١٩٧٥ و١٩٨٥ استوردت الولايات المتحدة من اسرائيل ما نسبته ١٤ في المئة و١٦ في المئة ثم ٣٤ في المئة من اجمالي الصادرات الاسرائيلية الى بلدان العالم... وطبقاً لما حققته من تطور تجاري في هذه السنة الأخيرة اصبحت الولايات المتحدة «الزبون» الأول لاسرائيل وذلك بعد ان كان هذا الزبون الأول هو السوق الأوروبية المشتركة والذي اصبح يحتل الآن الموقع الثاني اذ انه في السنوات المذكورة سابقاً تطورت نسبة ما استوردته من اسرائيل ٤٣ في المئة ثم ٣٩ في المئة وأخيراً ٣١ في المئة على التوالي...

وبرغم ذلك فان السوق الأوروبية المشتركة تظل حتى الآن المورد الأول لاسرائيل وذلك يمكن تفسيره بناء على سريان الاتفاقية الموقعة بينهما والتي تمنح تسهيلات للواردات الأوروبية الى اسرائيل تعادل

تخفيض نصف الرسوم الجمركية... وكذلك لأن الاتفاقية الاميركية الاسرائيلية ليست بعد الا في بدايتها... ففي اعوام ١٩٦٥ و١٩٧٥ و١٩٨٥ كانت واردات اسرائيل من السوق الأوروبية المشتركة تشكل على التوالي ٤٥ في المئة و٢٩ في المئة ثم ٣٨ في المئة من اجمالي وارداتها... بينما كانت وارداتها مع الولايات المتحدة لنفس السنوات

تشكل ٢٥ في المئة ثم ١٧ في المئة وأخيراً ١٨ في المئة من اجمالي وارداتها...

البعد الاسرائيلي ـ الاقليمي:

هذا التكامل الاسرائيلي الأوروبي ـ الاميركي تكشف دلالته الأهمية التي تحتلها اسرائيل لدى الغرب... ولكنه في الوقت ذاته يكشف ابعاد الاستراتيجية الاسرائيلية في المنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام... ففي منتصف الستينات بلور ديفيد هورفيتز، الذي كان يشغل منصب محافظاً لمصرف اسرائيل، دراسة حول الفوائد التي تعود على اسرائيل والدول العربية بتحقق السلام واقامة السوق المشتركة للشرق الأوسط... وبعد حرب ١٩٦٧ اعدت الحكومة الاسرائيلية دراسة عن «الشرق الأوسط سنة ٢٠٠٠» وتكلمت فيها عن امكانية ان تضم هذه السوق المشتركة كل من اسرائيل وسوريا ومصر والأردن والسعودية والعراق والكويت وتركيا وقبرص وايران وأن يكون مقرها الرئيسي في بيروت!!

وفي الاتفاقية الاميركية ـ الاسرائيلية حول التجارة الحرة نجد في المادة (١٨) ارهاصاً أو تذكيراً بضرورة ان تتم المفاوضة بين كل من الحكومتين الاسرائيلية والاميركية قبل منح بلد آخر ثالث تخفيضات على الرسوم الجمركية لبضائعه المستوردة اليه سواء كان ذلك يتم في اطار اتفاق مع هذا البلد الثالث حول «اتحاد جمركي» او «اتفاقية منطقة تجارة حرة» او في اطار تنسيق «تجارة بين حدود البلدين» او عن طريق «منح امتيازات تجارية» لهذا البلد...

ويقول د. فؤاد مرسي «ويسترعي الانتباه في تصورات اسرائيل للتوسع حتى حدود السوق المشتركة للشرق الأوسط، انها تمثل «رؤيا للامبراطورية» ممن الصعب ان تصدر عن دولة من ثلاثة ملايين من اليهود اتوا من «الشتات» باسم البحث عن «الملجأ»، وللحقيقة فان السعي للسيطرة على المنطقة العربية هو في صميم الاستراتيجية

السعي للسيطرة على المنطقة العربية هو في صميم الاستراتيجية الكونية للرأسمالية العالمية ذات المصالح التي لا حصر لها في هذه المنطقة. ومحاولة اخضاع هذه المنطقة اقتصادياً لما يسمى السوق

المشتركة للشرق الأوسط امنية من اماني الرأسمالية العالمية بكافة اقسامها وعلى اختلاف جنسياتها. ومن اجلها ينبغي اهدار الوجود المستقل للعرب، ولا مانع من ان تتوج اسرائيل وصياً على الاقتصاد العربي بوصفها شريكاً صغيراً للرأسمالية العالمية. ومن خلال محاولة احتكار التقدم التكنولوجي تعيد اسرائيل النظر في تخصصات العرب في الانتاج، وتقيم نمطاً جديداً لتقسيم العمل في اطار التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل. ولا شك ان ذلك يتضمن ايضاً تصفية السوق المشتركة العربية على ايدي السوق المشتركة الهجينة وكذلك تصفية كل ما تم من خطوات متواضعة للتكامل الاقتصادي العربي».

وجدير بالذكر ان جامعة الدول العربية قد اعترضت وادانت مشروع «اقامة منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة واسرائيل» وذلك في الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٤)... ولم يكن قد توفر لديها بعد تفاصيل الاتفاقية... وقالت «ان الطرفين ـ الولايات المتحدة واسرائيل ـ يعيان جيداً «مكان العداء» التي يحملها مثل هذا المشروع للمنطقة العربية كلها، وليس لواحدة من دولها أو بعضها»... و«اذا كان هذا الاتفاق قد توج موقع اسرائيل في الاستراتيجية الاميركية كحليف وشريك استراتيجي وأداة لتحقيق متطلبات نظرية «الأمن» الاميركي، فقد كان لا بد من البحث عن الوسائل التي تكفل لهذه الاداة استمرار قوتها وهيمنتها وتفوقها، وتمويل توسعها العدواني، وتوفير الضمانات المناسبة والالتزام الاميركي بشكل ثابت ومستمر لتحقيق ذلك. والواقع ان الاتفاق على هذه الوسائل قد تم في فترة مبكرة من الاعداد، ولا نقول المفاوضات، لاعلان اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الطرفين، ولكن ضرورات التمويه والتضليل، على الأغلب، قد اقتضت

الافصاح عن هذه الوسائل على مراحل حيث تم تضمين الجزء الأهم منها في اتفاق التعاون الاستراتيجي ذاته، وتضمين الجزء الباقي في الاتفاق الخاص بمنطقة التجارة الحرة».

البعد الاسرائيلي ـ الغربي

يتضح من هذا التحليل ان العالم العربي «يعي» خطورة الاتفاق الاسرائيلي الاميركي بتكامله ولكن ما الذي فعله للحيلولة دون تحققه؟ هنا نلحظ ازدواجية السياسة العربية التي تقيم الدنيا وتقعدها عندما يعيد بلد افريقي صغير علاقاته الدبلوماسية مع اسرائيل متجاوزاً بذلك مقررات منظمةالوحدةالافـريقية أو مجموعة دول عـدم الانحياز... فتسارع الدول العربية الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع هذا البلد الافريقي او ذاك... ولكن على النقيض من ذلك تتحسن وتتطور علاقات الصداقة والتعاون البناء مع الـذين يدعمـون ويتكاملون مع الكيان الصهيوني سواء كان هؤلاء داخل مجموعة السوق الأوروبية المشتركة، او الولايات المتحدة؟! وهذه الازدواجية ذاتها هي التي تشجع الغرب في ان يطور علاقاته مع اسرائيل اكثر وأكثر، لأنه يدرك هذا البعد المزدوج في القرار العربي... وفي الوقت نفسه يسهل على الغرب اكمال كل ابعاد الاتفاقية التي يعقدها معه الطرف الأوروبي من النظام الرأسمالي الدولي والطرف الاميركي...

وهذا الاكمال هو توسيع وتطوير الدور الذي تلعبه اسرائيل لمحاصرة المنطقة العربية بنشر علاقات التعاون بينها وبين الدول الافريقية والاسيوية التي تحيط بها وترتبط معها بعلاقات حيوية...

فهذا التوسع الأفقي له عدة معانٍ اساسية: فمن ناحية هو تكريس لفكرة التعايش والتواصل بشكل غير مباشر بالارتباط الحميم بنفس

البلدان التي تحرص الدول العربية على تطوير علاقتها معها... ومن ناحية أخرى هو توسيع للسوق الاسرائيلية لضرب الحصار العربي (المقاطعة) المفروض على السلع الاسرائيلية، وهي غاية ضرورية للكيان الصهيوني في ظل الاتفاقية الاميركية ـ الاسرائيلية الجديدة وتتكامل في الوقت ذاته مع الاتفاق الاستـراتيجي الاميركي ـ الاسرائيلي الذي سبق توقيعه عام ١٩٨١ وتم تجديده وتطويره عام ١٩٨٣... اذ سوف يؤدي التكامل بين الاستراتيجيتين الى قبول دور اسرائيل كوكيل للاستعمار العالمي وخاصة الاميركي في المنطقة... بل على الصعيد العالمي... فالاتفاقية الأخيرة حول «التجارة الحرة» تترك الباب مفتوحاً لنقل التكنولوجيا بين البلدين بما في ذلك براءات الاختراعات ويتضمن ذلك بالطبع الأسلحة... ولدى اسرائيل توكيل دائم لبيع الأسلحة الاميركية التي تنقل اليها اولاً في صفقات او التي تصنّع في اسرائيل بتعويض من الولايات المتحدة... ولقد شهدت السنوات الأخيرة ان هذا الدور يتكرر هنا وهناك من بلدان العالم... فهو يظهر في ايران وفي اميركا اللاتينية ومع جنوب افريقيا وزائير... الى اخره.

ولا شك ان الدول العربية على وعي مطلق بكل هذه الأبعاد المترابطة للاتفاقية الأخيرة ولا شك انها تدرك خطورتها... ولكن؟!!

مصطفى نور الدين عطية

ملحق : أضع ترجمتي الموجزة عن النص الانجليزي لبنود الاتفاقية الامريكية الاسرائيلية

مواد الاتفاقية

تقع «اتفاقية التجارة الحرة» في ٢٣ مادة. وهنا عرض موجز لهذه المواد.

المادة ١: تم الاتفاق بين حكومتي الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل على اقامة منطقة تجارة حرة بينهما. وذلك استناداً الى المادة ٢٤ (٨) (ب) من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GAAT.

المادة ٢: تحيل الى الملاحق الفنية التي يتم على اساسها تطبيق الاعفاءات الجمركية لكل من السلع الاسرائيلية والاميركية والقواعد التي تحدد ذلك بالنسبة لطبيعة السلعة والمواد الداخلة فيها.

المادة ٣: يؤكد الطرفان على حقوقهما وواجباتهما المتبادلة كل حيال الآخر وذلك حسبما تعينه الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف الموجودة سلفاً بما في ذلك اتفاقية الصداقة والتجارة والابحار بين الولايات المتحدة واسرائيل وكذلك الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

وفي حال ظهور تناقضات بين هذه الاتفاقية (اتفاقية منطقة التجارة الحرة) والاتفاقيات الأخرى الموجودة سابقاً يكون التغليب (او السيادة) لهذه الاتفاقية.

المادة ٤: الغاء كل انواع القيود التجارية بين البلدين في ما يتعلق بالواردات او الصادرات من اي منهما نحو الآخر وذلك ما لم ينص على ذلك في هذه الاتفاقية أو تم ذكره في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

المادة ٥: ان من حق كل من البلدين ان يأخذ الاجراءات الضرورية لحماية الصناعات التي تواجه صعوبات او مخاطر ناجمة عن المنافسة المترتبة من زيادة استيراد سلع من الطرق الآخر وتتسبب في هذه المشكلة.

المادة ٦: يحافظ الطرفان على محدودية الاستيرادات الزراعية مع ما يتفق مع اعتبارات السياسة الزراعية في كل من البلدين وذلك في ما يخص الكمية والرسوم وغيره.

المادة ٧: تعتبر كل من المادتين (٢٠) و(٢١) من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة جزئاً من هذه الاتفاقية ويخص المادة الأولى «الاستثناءات العامة» والثانية تتعلق «باستثناءات الأمن».

مادة ٨: هذه الاتفاقية لا تمنع تبني أي من الطرفين للاجراءات المتعلقة بالمحرمات الدينية المعمول بها طبقاً للعرف الداخلي لدى كل منهما (على سبيل المثال فيما يخص الطعام المباح اكله في الشريعة اليهودية).

مادة ٩: يقوم الطرفان بدراسة القواعد الراهنة والمستقبلية المتعلقة بمجالي الطب البيطري وصحة النبات للتأكد من انه يتم تطبيقها بطريقة غير مخالفة وضارة وأن هذا التطبيق لا يشكل عاملاً مخالفاً ومعطلاً للتجارة. وسوف تشكل لجنة مشتركة لحل المشاكل التي قد تظهر بهذا الشأن.

مادة ١٠: السماح لاسرائيل، بعد اتفاق اللجنة المشتركة، بممارسة سياسة حماية لصناعاتها برفع قيمة الرسوم بنسبة ٢٠ في المئة من آخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠... بل وبعد هذا التاريخ بالرجوع مرة اخرى الى رأي اللجنة المشتركة، وذلك على نسبة ١٠ في المئة من السلع التي تستوردها من الولايات المتحدة عام ١٩٨٤... وذلك لحماية الصناعات الاسرائيلية الجديدة والتي لم يتم بعد اقامتهاوقت بداية سريان هذه الاتفاقية على ان يتم وضع نهاية تامة لسياسة الحماية المذكورة مع اول كانون الثاني (يناير) عام ١٩٩٥. وذلك بأن تقوم اسرائيل، بعد عامين من زيادة هذه الرسوم، بسياسة

تخفيض سنوي لها بنسبة ٥ في المئة في السنة.

مادة ١١: يسمح لأحد الطرفين باتخاذ الاجراءات

المؤقتة لمواجهة المشاكل ذات الطبيعة الخطيرة التي يتعرض لها ميزان المدفوعات وذلك بتطبيق مؤقت لبعض الاجراءات التجارية لأحداث تعديل لمشاكل ميـزان المدفوعات. ولا تنطبق هذه الاجراءات على القطاعات الفردية أو الصناعات الفردية...

وعلى ان تكون هذه المشاكل متجلية في واحد أو اكثر من المظاهر التالية: تدهور كبير في اوضاع الحسابات الجارية والتجارية أو ضغوط كبيرة على معدلات التبادل أو انخفاض كبير في الاحتياطيات الصافية سواء بانخفاض الاحتياطيات ذاتها أو بزيادة حجم الديـون قصيرة الأجل...

ويطبق لمواجهة هذه المشاكل اما زيادة الرسوم على الواردات او استعادة للودائع أو فرض تخفيض كمي للواردات... ويطبق الاجراء الأخير فقط في حالة عدم تعديل مشاكل ميزان المدفوعات بتطبيق الاجرائين الأول والثاني... ومدة تطبيق هذين الاجرائين تدوم ١٥٠ يوماً تجدد لمدة مماثلة اذا اقتضت الضرورة... اما التخفيض الكمي للواردات فمدته ١٥٠ يوماً فقط... ويدوم استخدام هذه الاجراءات منذ ظهور بوادر المشاكل لدى الطرف المعني ويتم رفعها تدريجياً مع تحسن اوضاع ميزان المدفوعات لهذا الطرف... ويتشاور الطرفان، بشأن اوضاع ميزان المدفوعات اذا لم تؤد هذه الاجراءات التجارية المؤقتة الى تحسن فيه وذلك لاتخاذ اجراءات اخرى مكملة تعجل من تحسين اوضاعه والايقـاف السريع لهذه الاجراءات المؤقتة.

ويتعهد الطرفـان بأن تكـون الاجراءات المؤقتـة المفروضة على الواردات المجلوبة من احد البلدين الى الآخر ليست اقل تفضيلية من الاجراءات الممنوحة لبلد ثالث حتى يتم تحاشي التقليل من المنافع أو الفوائد العائدة لأحد طرفي الاتفاقية.

المادة ١٢: لا يقوم اي من البلدين باشتراط الحصول على موافقة للسماح بدخول الواردات المجلوبة من الطرف الآخر الا اذا كانت هذه الموافقة تعطى بشكل آلي او اذا

كانت تستلزمها ضرورة وضع الحدود القصوى لكمية الواردات بناء على هذه الاتفاقية أو بناء على الاتفاقية

العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في حالة عدم وجود تطابق بينها وبين الاتفاقية الراهنة... او في حالة ضرورة فرض حدود على الواردات اذا لم تكن متفقة مع الاتفاقية او مع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

ويتبادل الطرفان قوائم بالسلع التي يتم استيرادها بتصريح آلي (تلقائي) او تلك التي تستلزم تصريحاً خاصاً... وفي حال رفض احد الأطراف منح تصريح تلقائي لوا حدة من السلع المسجلة على القائمة يقدم خلال شهرين سبب رفضه لمنح التصريح.

المادة ١٣: لا يحق لأي من البلدين كاشتراط مسبق لاقامة مشروعات او شركات او استثمارات أو توسعها، ان تقوم هذه الشركات أو الاستثمارات بتصدير اي كمية من منتجها الناتج عن هذه الاستثمارات. وكذلك لا يحق لأي طرف فرض ان تشتري هذه الشركات كمية معينة من السلع والخدمات المحلية لهذا البلد.

علاوة على ذلك لا يحق لأي من الطرفين فرض ان تقوم هذه الشركات المستثمرة بشراء كمية معينة من السلع والخدمات المحلية كشرط للحصول مقابلها على حوافز حكومية من اي نوع.

المادة ١٤: يؤكد الطرفان تمسكهما بالاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المبرمة والسارية الخاصة بحقوق ملكية الابداعية. بما في ذلك حقوق ملكية الابداعات (الابتكارات) الصناعية... وبناء على ذلك فان الشركات الوطنية في كل من الطرفين يستمر استمتاعها بمعاملة الأفضلية «الأمة الأكثر تفضيلاً» وذلك في ما يخص الحصول على براءات الاختراعات وتطبيقها وكذلك حقوق الابداع... مع ضرورة احترام الحفاظ على الاسم التجاري وحقوق النسخ والعلامة التجارية... الخ.

المادة ١٥: إتفق الطرفان على ازالة كل العوائق المتعلقة بالمشتريات الحكومية. فالولايات المتحدة سوف توقف العمل بشعار «شراء السلع الوطنية» وذلك في ما يتعلق بمشتريات الحكومة بما قيمته ٥٠ الف دولار فأكثر... وكذلك تقوم اسرائيل باتباع السياسة ذاتها في ما يخص مشتريات الحكومة من السلع الاميركية. وعلى اسرائيل ان تخفف من تمسكها بأن يتم شراء مقابل في كل مرة تقوم الحكومة الاسرائيلية بشراء سلع اميركية وذلك باستثناء ما يتعلق بمشتريات وزارة الدفاع وسوف

يدخل تطبيق بند الشراء والشراء المقابل بين الحكومتين بعد عام من بداية تطبيق الاتفاقية. وذلك باستثناء مشتريات كل من وزارتي الدفاع الاسرائيلية والاميركية. او يتم سريان هذا البند بعد عام من تقديم اسرائيل لقائمة بالسلع المستثناة من الخضوع لهذا البند والتي تناظر مثيلتها المعنية من قبل الحكومة الاميركية في ما يتعلق بمشتريات القطاع الحكومي.

واتفق الطرفان على ان يتم تحرير سريع للتجارة بينهما. واحداث تطوير سريع في هذا الاتجاه سواء ما يتعلق بمشتريات الحكومتين والشراء المقابل. وبشكل خاص، تم الاتفاق على انه في حال امتداد تطبيق مسألة الشراء والشراء المقابل الى ادارات اخرى يتم اكمال هذه الاتفاقية لتنطبق على هذه المشتريات.

المادة ١٦: يقر الطرفان بأهمية تجارة السلع الخدمية وأهمية تطوير نظام تصدير للخدمات بين الطرفين يقتضي اعداد بيان خاص بهذا الشأن من قبل الدولتين.

المادة ١٧: انشاء لجنة مشتركة للسهر على تطبيق هذه الاتفاقية ولمراقبة العلاقات التجارية بين الطرفين، ولاعادة النظر في سير تطبيقها بشكل عام وللقيام باعطاء الرأي حول الأمور التي يحدث اختلاف حول تفسيرها... وكذا لتقويم النتائج المترتبة على تطبيقها. وبحث وسائل تحسين العلاقات التجارية بين الطرفين.

وتشكل اللجنة من مندوب من وزارة التجارة الاميركية ووزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي او من يكلف من قبلهما. وتتم رئاسة اللجنة بالتناوب وتجتمع مرة في السنة بشكل دوري او بالتناوب في كل من البلدين... ويتم طلب عقد اجتماع طارىء من احد الطرفين عند الحاجة يتم في ظرف ٢١ يوماً.

المادة ١٨: قبل تطبيق احد الطرفين لأي اجراء تجاري على بضائع داخلة في هذه الاتفاقية يجب ان يعلن الطرف الآخرباشعار كتابي حول الظروف التي تؤدي لتطبيق هذا الاجراء. وذلك بوقت مبكر قدر الامكان عن تاريخ ممارسة هذا الأجراء وفي حالة تضرر احد الطرفين من هذا الاجراء يتم اجتماع لحل الاشكال أو ايقاف العمل به من قبل الطرف الآخر دون انتظار الاستشارة حوله على ان يتم اشعار الطرف الآخر بوقت كاف فقط.

وعلى اي من الطرفين ان يقوم بأعلام الطرف الآخر باشعار كتابي قبل ان يقوم بمنح طرف ثالث (بلد آخر) تخفيض على الرسوم الجمركية لبضائعه المستوردة سواء كان ذلك يتم كجزء بين هذا الطرف والبلد الثالث في «اتحاد جمركي»، او في اتفاقية منطقة تجارة حرة، او في اطار تنسيق تجارة الخدود وأخيراً في ظل منح امتيازات تجارية من طرف واحد يمنحها احد طرفي الاتفاقية لطرف ثالث.

مادة ١٩: في حالة ظهور اختلاف بين الطرفين حول تفسير ما للاتفاقية أو لاعتبار احد الطرفين ان الطرف الآخر أخل بها، يتم التداول حسب الآليات المعنية للتوصل لحل هذا الصراع. واذا لم تتوصل اللجنة المشتركة الى ايجاد حلاً خلال ٦٠ يوماً وبانتهاء الآجال التي تحددها النظم الداخلية لهذه اللجنة لحل المشكلات، يتم عرض الأشكال امام ثلاثة من المحكمين لحله في مدة ٣ شهور فاذا لم يتم التوصل لنتيجة ترضي الطرفين يحق للطرف المتضرر ان يقوم باتخاذ الاجراء الذي يراه

مناسبا.

مادة ٢٠: في حالة تعرض العملة الاميركية، مقيّمة بحقوق السحب الخاصة، لانخفاض يتجاوز ٢٠ في المئة، يكون من حق الولايات المتحدة فرض رسوم خاصة على ان تكون الزيادة محدودة فقط لحفظ قيمة الرسوم الخاصة عند الحدود المعنية في الاتفاقية.

وفي حال انخفاض العملة الاسرائيلية في مواجهة العملة الاميركية بما يتجاوز ٢٠ في المئة فان من حق اسرائيل ان ترفع من قيمة الرسوم الخاصة للوصول بها الى المستوى المحددة في هذه الاتفاقية.

مادة ٢١: في حالة قيام احد الطرفين بتغيير قوائم الرسوم فان عليه ان يعلم الطرف الآخر بتاريخ سريان هذا التغيير. ولا يجب ان يحمل اي تغيير اثاراً هامة على الرسوم السارية بشأن كل سلعة حسبما هو مذكور بالاتفاقية.

مادة ٢٢: يتم سريان هذه الاتفاقية بعد اتمام كل طرف للاجراءات القانونية المحلية.. واعلان كل طرف للطرف الآخر كتابة بان هذه الاجراءات تمت بالفعل..

مادة ٢٣: يظل سريان الاتفاقية جارياً. ولكن كل من الطرفين له حق ايقاف العمل بها بارسال اشعار كتابي الى الطرف الآخر يخبره بذلك.. وحينئذ يقف سريان الاتفاقية بعد ١٢ شهراً من تاريخ هذا الاشعار ■

أي رسالة أو تعليق؟